PISSN : 2571-9904 - EISSN : 2602-7763

مواجهة المؤسسات الاجتماعية الجزائرية لأخطار البيئة الرقمية خلال الجائحة العالمية.

Algerian social institutions fight against dangers of the digital environment during the global pandemic

عبد الرزاق حموش.

جامعة 8 ماي 1945-قالمة ، hammouche.abr@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/11 تاريخ القبول: 2022/02/09 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تستعرض هذه القراءة التحليلية سبل تعزيز فعالية أبرز المؤسسات الاجتماعية بالجزائر من أجل التصدي للأخطار الناجمة عن الاستخدام المفرط لوسائط الميديا الجديدة وتكنولوجيات البيئة الرقمية وفضاءاتها الافتراضية، خلال فترة استمرار مواجهة الجائحة العالمية. أين تم تقييد حركة الأفراد وفرض تواجدهم لفترات طويلة في البيوت، والتواصل عن بعد مع محيطهم.

وقد ظهرت المدرسة والجامعة وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية في واجهة القوى المؤثرة في هذا السياق، مما استوجب تأهيلها من أجل تجنيب المجتمع، الأضرار الناجمة عن تراجع التفاعل المباشر بين الأفراد، والعزلة عن الواقع والفضاءات العامة، بسبب الظروف الوبائية التي فرضت الكثير من الإجراءات والضوابط الغير معتادة.

الكلمات المفتاحية: البيئة الرقمية؛ الجائحة؛ المؤسسات الاجتماعية؛ الفعالية؛ مواجهة الأخطار.

Abstract:

This analytical reading the most important ways to activate the roles of Algerian social institutions against the dangers of excessive use of new media, digital environment technologies and virtual spaces , during the ongoing global pandemic .Where the movement of people was restricted, and their presence for long periods in the homes was imposed to communicate between them remotely

The educational system, the university, civil society and religious institutions appeared at the forefront of influential institutions in this field .Which makes it necessary to rehabilitate and activate their roles. In order to protect society from damages lack of direct interaction between individuals. isolation from real reality and public spaces. In the epidemiological conditions and unaccustomed procedures.

Keywords: *digital environment; pandemic; social institutions; Effectiveness; face dangers.*

I. مقدمة

استطاعت الوسائط الجديدة للإعلام ، والتكنولوجيات ومختلف التطبيقات والبرمجيات والمواقع المرتبطة بالبيئة الرقمية والشبكة العنكبوتية العالمية ، أن تتخذ لها مكانا مهما في المجتمع الجزائري المتعطش كغيره من المجتمعات لاستخدام هذه التقنيات والاستفادة من الخدمات التي تقدمها ، والمجال الواسع الذي تتيحه للتعبير وتبادل شتى أنواع المعلومات والمضامين ، كما تسمح باكتشاف الذات ضمن الفضاء الافتراضي ، والاطلاع على العوالم الأخرى ، في ظل انتشار ثقافات وعادات وقوانين تصنف ضمن العوائق التي تكرس الكبت والحرمان .

إن المجتمع الجزائري بكل خصوصياته وأبعاده الثقافية والدينية والسلوكية ، تعامل مع التكنولوجيات الحديثة عموما ، ووسائل البيئة الرقمية على وجه الخصوص ، وفق منظور لم يلق حضه الكافي من الدراسة والتدقيق ، ولم تستطع مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت في الميدان ، الكشف عن كافة جوانب تفاعل هذا المجتمع بكل شرائحه وفئاته مع المعطيات الجديدة ، لعالم مختلف في أغلب ملامحه عن الواقع الملموس ومحاولة وضع الآليات الكفيلة بترشيد الاستخدام والرفع من درجة الوعي في التعامل مع تلك البيئة، وتجنب أضرارها ، والاستفادة المثلى من مميزاتها وإيجابياتها ، بمشاركة كافة مؤسسات المجتمع والقوى الفاعلة فيه .

وقد جاءت الجائحة الصحية العالمية (covid-19) لتفرض ازديادا بالغ الضخامة نحو الهجرة والغوص أكثر في هذه البيئة الرقمية ، وزيادة الارتباط بها إلى حد الإدمان ، والعزلة عن الأسرة والمحيط والعالم الواقعي، بما يصحب ذلك من أضرار جمة تصيب الفئات الهشة ، أو التي حرمت من التوجيه والإرشاد والتحصين الذي توفره المؤسسات الاجتماعية المؤثرة . وهو ما جعل هذه الدراسة تحاول معالجة إشكالية : **مدى إمكانية تعزيز فعالية المؤسسات الاجتماعية في الجزائر لمواجهة أخطار البيئة الرقمية ، في ظل استمرار الجائحة العالمية** . فضلا عن ظهور متحورات جديدة شديدة العدوى والانتشار للفيروس ، ومعطيات مختلفة يصعب على بلدان العالم التعامل معها ، وتحمل تبعاتها على كافة الأصعدة .

كما أن تسابق كبريات المخابر العالمية لتصنيع وبيع اللقاحات وتبادل الاتهامات بين الدول الصناعية الكبرى والمنظمات العالمية ، يثير مزيدا من الشكوك ويطرح فرضيات :

*نشوب صدامات دولية وظهور المزيد من الاضطرابات التي تهدد الكيانات البشرية في هذا السياق .

*تضخم حجم المستخدمين لهذه الفضاءات .

* اتجاه كافة المجتمعات إلى اعتماد استراتيجيات دفاعية ترتكز على مقوماتها الذاتية وبنياتها الفوقية.

وقد استهدفت القراءة التحليلية لواقع الظاهرة ، الوصول إلى مؤشرات ميدانية وتوصيات بغرض إيجاد سبل لتعزيز فعالية المؤسسات الاجتماعية التي يمكن تجنيدها والرفع من جاهزيتها من أجل التصدي للأخطار الكبيرة المنجرة على الاستخدام اللاعقلاني للبيئة الرقمية والفضاءات الافتراضية ، في ظروف يمكن وصفها بالاستثنائية ، إلى أن عدم وضوح الحدود الزمنية لها ، وتجدد موجاتها في كل مرة ، وتأثيرها الكارثي على الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الإنسانية ، وحركة الأشخاص ، هو ما يجعل من حصانة الأفراد المستخدمين مهما كانت سماتهم وتصنيفاتهم العمرية والديمغرافية ، نقطة محورية في مستقبل المجتمعات ، وخاصة تلك التي المتميزة بخصوصيات محددة ، وشهدت مراحل صعبة في محيط إقليمي لم يخرج بعد من تبعات ما سمي بـ"الربيع العربي" . كما هو حال المجتمع الجزائري .

كما أن **الشراهة التكنولوجية** المميزة لمجتمعنا ، والتي تعرف طفرات لم تجد لها تفسيرات مضبوطة من النواحي العلمية والإحصائية ، وهذا في الظروف التي سبقت الجائحة العالمية ، تجعل من الصعب التكهن

بمستويات تأثر المستخدمين وقوة انجذابهم نحو البيئة الرقمية والفضاءات الافتراضية ، في ظل الإجراءات الخاصة وتقييد حركة الأشخاص.

II. المؤسسات الاجتماعية الفاعلة

أولا: الأسرة خط الدفاع الأول

تعد الأسرة الركيزة الأولى في تنشئة الفرد ، وتكوينه ليصبح عنصرا في المجتمع، فهي بالمفهوم السوسيولوجي " أقدم جماعة أولية تكونت على وجه الأرض ، وتلعب دورا هاما في التأثير على أفردها ، بما يدفعهم للالتزام بمعاييرها ، فهي جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية " (قنديل و شلبي ، 2006 ، ص 28).

وقد عرف المجتمع الجزائري تحولات عديدة ، وعوامل تاريخية وثقافية واقتصادية ودينية ، وظروفا أثرت على دور ومكانة الأسرة ، ودرجة الارتباط والتلاحم بين مكوناتها ، وعلى شخصية الأفراد المنتمين لهذا تبعا لذلك. فحركات النزوح من الأرياف نحو المدن الصناعية الكبرى في الشمال ، ودخول البلاد في دوامة أزمات اقتصادية وأمنية ، وازدياد معدلات الفقر والبطالة ، ومشكل السكن ، وانتشار الآفات الاجتماعية خاصة بين شباب يعيش في بلد يعرف معدلات زيادة سكانية قياسية ، لم تتوافق خلال مراحل كثيرة مع المستوى المعيشي ومتطلبات هذه الشرائح ، بينما عانت الفئات الأقل سنا من اكتظاظ المدارس وضعف مستوى التعليم . وهي ضغوط قابلها غزو إعلامي وافد عبر الفضائيات والهوائيات المقعرة من أوروبا ودول عربية وشرق أوسطية لا تعيش نفس ظروفنا ، بداية من تسعينات القرن الماضي ، مرورا بسنوات الانغلاق في المجال السمعي البصري ووصولا إلى سنوات العشرية الأخيرة التي عرفت طفرة واضحة في الإقبال على الهواتف الذكية و شبكات التواصل الاجتماعي والفضاءات التفاعلية التي جاء بها الجيل الجديد للأنترنيت . كل ذلك جعل من الأسرة خط الدفاع الأول للحفاظ على هوية الفرد و انتمائه و حسن تنشئته .

1. دور الأسرة في حماية أفرادها من أخطار التكنولوجيات الحديثة

شهدت الأسرة الجزائرية تحولات عميقة خصوصا خلال الفترات الأخيرة، التي عرفت فيها استخداما متزايدا لمختلف وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ، بعد أن تحسن مستواها الثقافي والمعيشي مقارنة بالفترات السابقة .

وقد سعت مختلف الأسر في مجتمعنا لتوفير كافة المتطلبات وإشباع الحاجيات التي صارت مطلوبة – أكثر فأكثر- لدى أفرادها من منطلق تعويض الأبناء عن الحرمان الذي عاشه الآباء في السابق ، واعتبار ذلك مظهرا من مظاهر الرفاهية والتفاخر الاجتماعي .

كما لمس الأولياء الوفرة الهائلة من المعلومات والامكانيات التي توفرها الوسائل الحديثة وقدرتها على توفير كثير من الوقت والجهد ، والمساعدة في بناء منظومة معرفية أكثر انفتاحا على العالم وأكثر اطلاعا على ثقافات الآخر ، وهو ما يساهم في بناء شخصية قوية للأفراد ، تتكيف بشكل تام مع الواقع الراهن ، وتكتسب مهارات مكملة لما يمكن تعلمه من المحيط القريب .

ولكي تقوم الأسرة بالتصدي لهذه التحديات ، والحفاظ على البنى الدينية والقيمية ، والأخلاقية لأبنائها والتصدي لكل ما يضعف الروابط الاجتماعية بينهم ، كان من الضروري تفعيل دورها في مواجه آثار الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الجديدة المرتبطة بها ، وحماية الأفراد والعلاقات الأسرية من مخاطرها (مطالقة والعمري ، 2018 ، ص 264) .

فالمشكل الأساسي الذي ارتبط بكل ذلك الاستخدام السيء لتلك الوسائل ، وظهور تأثيرات سلبية وخطيرة ارتبطت في البداية بالتعرض المفرط للتلفزيون كوسيلة إعلامية تقليدية ، لقيت إقبالا بالغا من طرف الأطفال والمراهقين والشباب على وجه الخصوص ، وأنتجت أنماطا من الإدمان خلقت عديد المشاكل النفسية والاتصالية والصحية ، فضلا عن آثارها على التحصيل الدراسي ، ومخلفاتها الواضحة على شخصية الفرد .

وقد شكل الأطفال الحلقة الأضعف في التعرض لأضرار ما جاء بعد ذلك من التكنولوجيات الحديثة خصوصا الأنترنيت والهواتف الذكية ، بسبب خصوصية هذا النوع من الشرائح الاجتماعية ،ولذلك كان لزاما على الأسرة حماية أبنائها من تلك التأثيرات السلبية ، وترشيد استخدام هذه التكنولوجيات.

ومن الناحية القانونية " فبمجرد وجود الإنسان يصبح شخصا في نظر القانون لكونه صالحا للتمتع بالحق وتحمل الواجبات. وتثبت الشخصية القانونية للطفل رغم كونه فاقد الإرادة لانعدام التميز" (منصور ، 2004 ، ص 08) ، كما أن الدين والقيم الاجتماعية والأعراف والتقاليد كلها تسير في نفس الاتجاه . إذ لا يمكن إغفال أو تجاهل التقدم والتطور الذي حدث في وسائل الإعلام الحديثة بما في ذلك الأنترنيت ، ويمتلك جيل اليوم من الأطفال مهارات متقدمة في استخدام تلك الأجهزة بدرجة تفوق الآباء والأمهات . غير أن الدراسات الحديثة سواء في الغرب أو في العالم العربي ، تؤكد على خطورة تلك الوسائل على الأطفال الذين يتعرضون من خلالها إلى العنف ، ومخاطر الاستغلال الجنسي ومشاهدة المواد الإباحية عبر شبكة الأنترنيت .

وفي كل زمان ومكان ، يسعى الآباء والأمهات لحماية أطفالهم بشتى الوسائل الممكنة من كل اشكال الضرر أو الإساء ة ، فيختارون لهم أفضل المدراس الممكنة ، يحرصون على تلبية طلباتهم المعقولة ، وبمرور الوقت تتزايد معدلات الأطفال الذين تتوفر لديهم هواتف ذكية ، وربما تلفزيونات خاصة في غرف نومهم ، لتفادي المشكلات التي تنشأ بين أفراد الأسرة من جراء إصرار عدد كبير من الأطفال على مشاهدة قنوات الأطفال المتخصصة التي يستمر إرسالها طوال اليوم ، هذا بخلاف ألعاب الفيديو ، فيتعرضون إلى أجهزة الكمبيوتر التي يجيد عدد كبير من الأطفال استخدامها بمهارة عالية تفوق آبائهم . ويطمأن الآباء والأمهات إلى أنهم بذلك يقضون أوقاتا ممتعة ، ومن ثم ينشغلون بأعمالهم ومهامهم الأخرى . غير أن الأطفال يتعرضون إلى مخاطر عديدة نتيجة قضاء وقت طويل أمام الوسائل التكنولوجية الحديثة بمفردهم .

فوفقا للنتائج الأولية لدراسة ألمانية أجريت في جامعة برلين الحرة سنة 2017 فإن هناك: " علاقة بين صعوبات القراءة والكتابة وضعف الانتباه والعدوانية ،وكذلك اضطرابات النوم، وبين نقص الكفاءة في التعامل مع وسائل الإعلام والتكنولوجيات الرقمية، لاسيما لدى الأطفال في المرحلة العمرية بين ثمانية أعولم و14عاما" (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2017).

كما لا حظت العديد من الدراسات التي أجريت على فئة الأطفال والمراهقين في المجتمع الجزائري مدى خطورة التأثيرات السلبية لاستخدام الأنترنيت ووسائل الاتصال والإعلام الجديدة، والتي ظهرت في أشكال أهمها:

-الإدمان على استخدام الأنترنيت والهواتف الذكية ، وارتبط بذلك تأثيرات خطيرة على الصحة والسلوك واكتساب أفكار وعادات سلبية .

- استدراج المراهقين والأطفال عبر مواقع إباحية ومشبوهة ، وربطهم بأشخاص يستغلونهم لأغراض خطيرة كالجريمة والاستغلال الجنسي ، حيث شهدت المحاكم الجزائرية كما معتبرا من القضايا ذات الصلة بهذا المجال.

- الترويج لأفكار وسلوكات غريبة عن قيمنا وتقاليدنا ، وقد ظهر ذلك على عدد كبير من الأطفال والمراهقين ، كما سجلت عدة حوادث تعلقت : بالانتحار حرقا أو شنقا ، أو ارتكاب جرائم خطيرة .

2 . برامج إلكترونية للحماية :

عملت كثير من الشركات العالمية على تطوير برامج حماية فعالة ، في سعي لمساعدة الأولياء على خلق بيئة صحية آمنة ، لكي يستطيع أطفالهم العمل على شبكة الأنترنيت دون مشاكل ، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد الشبكة الهائلة ، بما يفيدهم في الدراسة وتحصيل المعلومات وغير ذلك من الفوائد .

حيث تسمح تلك التكنولوجيات للأطفال بالوصول إلى الكثير من المعلومات والمصادر التعليمية التي يحتاجونها ، ورغم ذلك فإن الآباء يواجهون صعوبات كبيرة في فرض الرقابة على ما يتعرض له الأطفال عبر الأنترنيت ، وعلى الاتصالات التي يقومون بها والمعلومات التي يقومون بتلقيها أو مشاركتها .

ومن أمثلة تلك البرمجيات المستخدمة في الحماية ، نظام الأمن العائلي (**Family Safety**) الذي يعمل ضمن نظام التشغيل (Windows) ، كما أن تعمل شركات إنتاج أجهزة الاستقبال التلفزيوني والحواسيب والأجهزة المحمولة على وضع تطبيقات مماثلة والنصح باستخدامها ، حتى يستطيع الآباء من خلال ذلك مراقبة أنشطة أطفالهم في التعرض لهذه الأجهزة بسهولة كبيرة .

3.آليات تفعيل دور الأسرة في الحماية

وضعت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر سنة 2020 دليلا موجها للأولياء والأوصياء والمربين ،من أجل حماية الأطفال من الاستخدام المفرط للأنترنيت ، خاصة من تأكيد أغلب الدراسات العلمية التي أجريت عبر العديد من دول العالم على صحة المخاوف المتداولة في هذا النطاق (وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ،2020).

وقد عرفت الجزائر بداية الحجر الصحي الشامل في مارس 2020 ، وانقطاع الدراسة لأشهر ، ثم العودة نهاية السنة بدوام جزئي وإجراءات احترازية ، جعلت أوقات مكوث الأطفال في البيوت أطول . ومع استمرار الجائحة العالمية وظهور متحور (دلتا) ثم (أوميكرون) ومتحوارات أخرى نهاية سنة 2021 ، صار من الواضح أن الوعي داخل الأسرة هو السبيل الأمثل لحماية هذه الشرائح الهشة من الاستخدام والإقبال المفرط على تكنولوجيات البيئة الرقمية لشغل الفراغ الذي خلقته إجراءات الحجر ، وتقييد الحركة .

وأمام استمرار هذه الوضعية ، واحتمال تكررها مستقبلا وجب على الأسرة حماية أبنائها ، ومواجهة هذه التحديات ، من خلال :

- تنشئة الأطفال وتربيتهم على عادات وسلوكات وقيم سليمة ، تضمن اكتسابهم درجة كافية من الوعي واستخدامهم الإيجابي لتلك التكنولوجيات .

- تشجيع الأبناء على ممارسة الرياضة ، ومختلف النشاطات التي تنمي مهاراتهم الجسدية والفكرية والاتصالية وتساعدهم على بناء شخصية قوية ومتماسكة .

- فتح المجال للحوار وتبادل الآراء والأفكار ، وزيادة الاهتمام بانشغالات الأبناء داخل الأسرة ، مما يزيد من ارتباطهم وثقتهم وقربهم من أوليائهم ، ويغنيهم عن اللجوء إلى فضاءات أخرى .

- تكثيف الرقابة الأبوية على المحتويات التي يتعرض لها الأبناء ، بغرض التقليل من تأثيراتها السلبية بالاعتماد أكثر على التطبيقات الذكية في أجهزة الاستقبال التلفزيوني ، والهواتف ، والأجهزة اللوحية والمحمولة الكثيرة الاستخدام ، وهي تطبيقات يسمح أغلبها بوضع نظام رقابة أبوي فعال .

- خلق فضاءات مراقبة صحيا وتنظيميا لتواصل الأطفال والاستفادة من إيجابيات التفاعل الجماعي خارج الأسرة أو بين الجيران والأقارب والأصدقاء أو زملاء العمل ، وفق شروط وضوابط محددة .

ثانيا : الجامعة والمؤسسات التربوية

تكتسب المؤسسات التربوية والجامعية أهمية بالغة في ترشيد أفراد المجتمع حول الاستخدامات المثلى لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بسبب التفاعل المباشر لهذه المؤسسات مع المجتمع . وأهمية البرامج المسطرة في هذا الإطار، والقائمة على أساس دراسات بيداغوجية و نفسية واجتماعية تراعي خصوصيات وأعمار المنتسبين لهذه القطاع الحساسة .

1.المدرسة كمؤسسة فاعلة في المجتمع

تعتبر المدرسة من المؤسسات الاجتماعية البالغة الأهمية ، فهي : "المؤسسة الثانية بعد الأسرة المخولة بوظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال والناشئة ، حيث تقوم بإعداد الأجيال الجديدة روحيا ومعرفيا وسلوكيا وبدنيا وأخلاقيا ومهنيا من أجل انخراطهم في المجتمع " (وطفة والشهاب ، 2004 ، ص34)

وقد بنيت المدرسة الجزائرية منذ فجر الاستقلال على مبدأ مجانية وديمقراطية التعليم لجميع فئات الشعب وهو ما جعلها من أبرز المؤسسات الفاعلة والمؤثرة على بناء المجتمع . وقد عرفت المنظومة التربوية والتعليمية عدة مراحل من التطور ، استجابة للتغيرات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية ، والظروف المحيطة على المستوى الدولي .

وكما يرى جون ديوي (John Dewey) :" عندما نروم حركة معينة في التعليم فمن الضروري جدا ، أن نأخذ وجهة نظر واسعة جدا ، أو اجتماعية ، وإلا فإن التغييرات التي تحدث في المؤسسات المدرسية ، وفي التقاليد سينظر إليها على أنها تبديلات تعسفية معينة يقوم بها المعلمون ، هذا على أسوأ الأهواء الطارئة ، أما أفضلها فيقال عنها أنها مجرد تحسينات في تفاصيل خاصة ، وهذا المستوى الذي تقدر بموجبه –بصورة تقليدية – التغييرات التي تحدث في المدرسة " (ديوي ،1978، ص 32).

فالمنظومة التربوية الوطنية تمثل الجزء الأكبر من الكتلة البشرية للمجتمع الجزائري ، بما يرتبط بها من مقدرات مادية وهياكل موزعة عبر ولايات البلاد ، وهي تشمل مؤسسات الوصاية بالوزارة المعنية ، والإدارات المحلية ، والمعلمين والتلاميذ عبر كافة الأطوار، وحتى المرتبطين بها عبر التعليم والتكوين عن بعد ، وجمعيات الأولياء التلاميذ ، ومستخدمي القطاع . كما ترتبط بها بقية قطاعات ومؤسسات المجتمع الأخرى ، إلى درجة إن الدخول المدرسي ، أصبح يصطلح على تسميته بـ (**الدخول الاجتماعي**).

1.1.التربية الإعلامية والتكنولوجية

إن المدرسة يجب أن تتسم بالسير على قدم وساق مع أحدث التطورات العصرية والتكنولوجية حيث إن الهدف من التكنولوجيات الحديثة هو تحسين آلية التعليم وإيجاد مصادر متعددة ومتطورة قريبة من التلميذ تكفل نقل العلاقة بين التلميذ والمعلم من مرحلة الحفظ والتلقين إلى مرحلة المشاركة والمبادرة ليصبح المعلم محاورا وموجها ، والتلميذ مشاركا ومبادرا ، وعندما يعمل الطرفان في مناخ مناسب فإن المعلم يستطيع إن يعطي ويقدم أفضل ما لديه ، والتلميذ بدوره يتجاوز حالة الرهبة من التكنولوجيا ، ويكتسب المزيد من المهارات والخبرات التي تساعده على تحليل المعلومات وتوظيفها في الاتجاه الصحيح ، وفي هذا المناج المتفاعل تنمو المهارات وتظهر المواهب .

ومن الأمور المهمة التي تساعد على الارتفاع بمستوى التحصيل الدراسي ، التوسع المتوقع في توظيف المعينات السمعية البصرية في قيادة العملية التربوية داخل غرفة الصف وخارجها ، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للمخترعات الحديثة التي تتجلى في الشبكة الإلكترونية ، وغيرها من تقنيات المعلوماتية التي يحتاج إليها تعليم الأعداد الكبيرة من التلاميذ ، لينال أكبر عدد منهم فرصة تلقي العلم على يد أفضل المعلمين ، كما يجب توظيف الثقافة التكنولوجية الحديثة في مجالات التعليم المختلفة

وفي هذا السياق فقد عرفت المنظومة التربوية الوطنية جملة من الإصلاحات في المناهج والأنماط التسيير والقوانين المنظمة للقطاع ، خلال العقدين الماضيين ، وركزت على ضرورة مواكبة التغييرات الحاصلة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ، وضرورة توظيفها في تطوير العمل البيداغوجي والإداري في المؤسسات التربوية .

كما تم إنشاء المركز الوطني لإدماج الابتكارات وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CNIIPDTICE) وأسندت إليه مهام على رأسها : تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف الأطوار ومؤسسات القطاع وتكييف نشر المحتويات الإعلامية المتعددة الوسائط والدعائم ، والمساهمة في كل بحث حول التحولات البيداغوجية الناجمة عن استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية(وزارة التربية الوطنية ، 2021) .

وبسبب الأخطار التي تشكلها البيئة الرقمية والاستخدام اللاعقلاني للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وفضاءات التواصل والميديا الاجتماعية ، فقد ظهر مجال حديث ، ناتج عن أبحاث ودراسات معمقة في هذا السياق ، وهو **التربية الإعلامية والتكنولوجية** التي تهدف إلى ترشيد الاستخدام وتربية الأجيال الناشئة في خضم الثور التكنولوجية على الاستفادة القصوى من التطور الحاصل ، وتجنب أضراره وسلبياته .

ومنذ وضع توصيات مؤتمر فيينا عام 1999 الذي كان تحت رعاية اليونيسكو فقد تم التركيز على هدف تمكن أفراد المجتمع من الوصول إلى فهم لوسائل الإعلام الاتصالية المستخدمة ، والطريقة التي تعمل بها ومن ثم تمكنهم من اكتساب المهارات في استخدامها للتفاهم مع الآخرين (الشميمري، 2010 ،ص 20).

ومن ثم فإن التربية الإعلامية والتكنولوجية أصبحت مكملة للتنشئة الاجتماعية والتعلمية والتربوية، وبناء نماذج سليمة لاختيارات الفرد في التعامل مع التعامل مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ، وفهمها من أجل الاستفادة منها وتجنب أضرارها وتأثيراتها السلبية .

2.1.المدرسة الجزائرية في مواجهة الجائحة العالمية :

عانت المؤسسات التربوية الجزائرية على غرار نظيراتها في بقية أنحاء العالم ، الآثار الجسيمة لتفشي وباء كورونا . حيث سطرت الوزارة الوصية – في إطار توصيات اللجنة الوطنية لمتابعة الحالة الصحية – إجراءات احترازية ، وحملات توعية للوقاية من العدوى ، فضلا عن حملات التلقيح التي شملت كافة مستخدمي القطاع وكانت أبرز الإشكاليات التي طرحت في هذا السياق ، **تقليص الحجم الساعي الأسبوعي** تبعا لنظام الدفعات والتفويج للتقليل من عدد التلاميذ المتمدرسين في كل قاعة . وكما شكل ذلك ضغطا على المعلمين بسبب مضاعفة المجهود البيداغوجي وتكرار الدروس ، ظهر لدى الأولياء وأسر التلاميذ ضغوط من جهات أخرى ، حيث كان من الضروري استكمال وظيفة المعلم ، وزيادة حجم الواجبات المنزلية لتعويض النقص البيداغوجي . و عملت المؤسسات التربوية بنظم دوام مختلفة أرهقت الأولياء في متابعة دخول وخروج أبنائهم . كل هذه الظروف ، و تمديد العطل وزيادة تواجد الأبناء في البيوت ، ونقص الحركة في الأماكن العامة بسبب انتشار المرض أدى إلى استخدم مفرط لتكنولوجيات البيئة الرقمية ، وفضاءات التواصل الافتراضي والتلفزيون والألعاب الإلكترونية، والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية التي أصبحت متاحة ومتوفرة أكثر من أي وقت مضى.

هذه الظاهرة كانت معروفة قبل الجائحة . فالتحولات التكنولوجية عموما " جعلت الجمهور أكثر إقبالا على البرامج التلفزيونية وأكثر تعاملا مع الأنترنيت ، وأصبح جمهور الأطفال والشباب بالخصوص أكثر عرضة للمواد الإعلامية والثقافة الأجنبية .ولهذا فإن المؤسسة التربوية تبدو مؤهلة أكثر من غيرها لتمكن هذا الجمهور غير الراشد من ثقافة نقدية تجاه المضامين المؤثرة في الفكر والأذواق والسلوك" (الحمداني ،2015 ،ص 76) . لكن زيادة أوقات الفراغ جعل مستخدمي هذه الوسائل يقضون أوقاتا أطول في التعرض لها ، والإدمان أكثر فأكثر على مضامينها .

وبدأت نتائج الدراسات التي حذرت من تلك الأخطار سابقا تظهر للعيان ، وبدا واضحا أن الجميع أمام **وباء لا يقل ضررا عن الجائحة الصحية.** خاصة وأن الأسر والراشدين من الأولياء لم تعد أمامهم الكثير من الخيارات لمراقبة أبنائهم ، رغم وجودهم في البيوت ، وعجزهم – في غالب الأحيان – عن توفير بدائل عملية ومقبولة لدى أبنائهم ، و الخروج للفضاءات العامة أو زيارة الأصدقاء والأقارب ، أو التواجد في المناسبات والأفراح والتجمعات العائلية المتعود عليها في مجتمعنا .

3.1.حماية المنظومة التربوية من أخطار البيئة الرقمية أثناء الجائحة الصحية :

بما أن المدرسة الجزائرية وصلت اليوم إلى الحد الذي تستقطب ما يقارب العشرة ملايين تلميذ في مختلف الأطوار، فإن دورها أصبح ضروريا في تنشئة الأجيال الجديدة على القيم السليمة وتكميل دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى .

وبالنظر للخطر المزدوج المرتبط بالجائحة العالمية ، وزيادة أخطار البيئة الرقمية بسبب الإقبال المفرط عليها في ظروف الحجر ، والإجراءات الوقائية ، فإن المنظومة التربوية أصبح لزاما عليها :

- تفعيل دور المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، ليربط علاقات أكبر مع المختصين في الجامعات ، وهياكل الطب المدرسي ، والمؤسسات ذات الصلة من أجل تحقيق أكثر قدر من الاستفادة من هذه التكنولوجيات في الوسط البيداغوجي ، وترشيد استخدامها والتوعية بأضرارها خارج المؤسسات التربوية .
- تطوير المناهج التربوية وفق الطرق الحديثة التي تراعي التطور التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل .
-تغيير دور المعلم من التلقين إلى التوجيه والمرافقة والإرشاد
- توظيف الوسائل السمعية البصرية التي تضفي حيوية كبيرة على عملية تقديم الدروس ، مما يزيد من فعالية الاستيعاب والفهم .
- تشجيع التواصل خارج قاعات الدرس من خلال استغلال الشبكات الاجتماعية وكافة الإمكانيات التي توفرها الأنترنيت والتكنولوجيات الحديثة، بتوجيه وقيادة المعلمين .
-الاعتماد أكثر على الوسائل الإلكترونية في توصيل وتخزين المعلومات ، واستعمال الكتب الإلكترونية والبرمجيات التعليمية ، بدلا من الكتب الورقية والوسائل التقليدية .
- تنمية النشاطات الرياضية والترفيهية والثقافية ، وتنمية الروح الوطنية والوعي الديني ، والعمل على الرفع من المستوى الخلقي ، لتحصين التلاميذ ضد أخطار التكنولوجيا والإعلام الرقمي .

2. الجامعة ومؤسسات البحث العلمي

تعد المؤسسات الجامعية والبحثية العصب الرئيس في توجيه المجتمع من خلال إعداد وتأهيل الإطارات التي تقود مختلف المجالات ، إضافة إلى تحليل الواقع الاجتماعي ، والكشف عن الأخطار والظواهر التي يجب التعامل معها عبر الأبحاث والدراسات الميدانية التي يتم تنفيذها باستمرار، لأن "التعليم أداة فعالة لنقل وتحديث ثقافة المجتمع" (Bienayme,1986 ,p 13).

وفي هذا الإطار فإن واجب الجامعة الجزائرية هو تفعيل دورها في هذا الإطار من خلال :

-تكييف أليات. ووسائل التدريس مع التطورات التي يشهدها عالم التكنولوجيا

-إدراج المواد والمقاييس المرتبطة بالبرمجيات والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في جميع المستويات والتخصصات .

-تكثيف الأنشطة الموجهة التي تنمي مهارات الطلبة في مجالات استغلال توظيف التجهيزات والبرمجيات الحديثة

- تنظيم دورات تدريبية في مجالات التحكم في التكنولوجيات

-تنظيم أيام دراسية وملتقيات ونشاطات وتظاهرات علمية لتنمية الوعي لدى أعضاء الأسرة الجامعية ، وتوجيههم نحو الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات ووسائط الإعلام الجديدة .

1.2.مساهمة الباحثين وهياكل البحث

يرى رشدي طعيمة أن الجامعة تهدف إلى أساسا إلى تحديد : *المواصفات والشروط والمقومات التي يجب أن تتوفر في خريج الجامعة على ضوء معطيات العصر * ملامح التغيرات المعرفية والتكنولوجية المتوقعة * أدوار المؤسسات والهيئات الأهلية والمدنية في مساعدة الجامعة على تحسين مخرجاتها(طعيمة ،2004،ص455)

وبالتالي فإن مساهمة الباحثين وهياكل البحث العلمي لا بد أن تستجيب للتوجهات الجديدة في ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، لتكون قاطرة مهمة في مسار التنمية،

.2.2.الإطارات الجامعية أمام تحديات المجتمع في مواجهة الأزمات

عانى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي - لفترات طويلة -من عدة مشكلات لخصتها **ليلى زرقان** في أربع أساسية هي : **مشكلة التحجيم**: ويقصد به النمو المتزايد لعدد الملتحقين بالتعليم العالي سنويا مقران بعدد الأساتذة وإمكانيات الاستيعاب ، **مشكل التمويل** : ضعف الميزانية الموجهة للتعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بباقي القطاعات والدول المتقدمة، **مشكلة التأطير** : نقص الأساتذة مقارنة بعدد الطلبة، **الهياكل والتجهيز**: أي البنية التحتية من جامعات ، ومعاهد ، إقامات ، كليات ...(زرقان،2012،ص 192) .

وقد اجتازت المؤسسات الجامعية عدة أزمات ومراحل صعبة ، وسياسات ركزت –لفترات طويلة- على الكم بدل الكيف وجودة المخرجات .كل تلك المشاكل والأزمات كانت نتيجتها المباشرة ، ضعف الدور الموكل لها لترقية المجتمع والمحيط ، والمساهمة في تحريك عجلة التنمية ، كما أن الإطارات الجامعية تكبدت كل تبعات التهميش واستنزاف الطاقات في المجهود البيداغوجي المضاعف على حساب البحث والتطوير الحقيقي . وهو ما جعل كافة الإصلاحات الحديثة تحاول تثمين نتائج البحث وتفعيل دور الجامعة في المجتمع والاقتصاد ، والتأثير الإيجابي في المحيط .

3.2. البيئة الرقمية كفضاء بيداغوجي بديل خلال الجائحة

عملت المؤسسات الجامعية الجزائرية على تسريع وتيرة الرقمنة واستخدام وسائط الاتصال البعدي في إطار الإجراءات الصحية الاحترازية ، وفسحت المجال واسعا لتنظيم التظاهرات واللقاءات العلمية ،وممارسة مختلف النشاطات البيداغوجية عبر منصة مودل (Moodle) ، وبقية المنصات المتاحة .

فوفق **وليد سالم الحلفاوي** هذا النوع من التعليم التفاعلي ، يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية ، وتوصيل المحتوى التعليمي الإلكتروني إلى الطلاب دون اعتبار الحواجز الزمانية والمكانية (الحلفاوي ،2011 ، ص 17).

ورغم قلة الإمكانيات وعديد الصعوبات المرتبطة أساسا بتدفق الأنترنيت ، وإدراك الطلبة والأساتذة لأهمية هذا النمط من التعليم في استكمال النقص الذي خلفته الإجراءات الصحية على الكفاية البيداغوجية والتحصيل العلمي والتكويني ، إلا أن أغلب المؤسسات الجامعيات الجزائرية استخلصت ثمار هذه التجربة واعتمدت التعليم الهجين بين الحضوري والبعدي ، كخيار –لا رجعة عنه – لترقية المستوى التكويني . كما أن زيادة ارتباط الأساتذة وهياكل البحث بالفضاءات الإلكترونية ساعد على تكثيف النشاطات العلمية وزيادة انفتاح الجامعات على المحيط المحلي والدولي . وقد تأقلمت الجامعات الجزائرية كغيرها من مؤسسات التعليم العالي في العالم مع الوضعية الوبائية ، ومرت إلى المرحلة الثانية وهي تفادي أخطار البيئة الرقمية، وترشيد استخدامها وبناء الهوية الرقمية للباحثين وزيادة المنشورات على المنصات وقواعد البيانات الدولية والارتقاء أكثر بمستوى الباحثين ، والتصنيف الدولي للجامعات الوطنية .

ومن خلال دراسة استطلاعية وصفية سابقة أجراها الباحث خلال كامل شهر ماي 2020 ،لقياس : **مدى تجاوب الطلبة مع التعليم البعدي، ووعيهم بالإشكاليات التي تطرحها البيئة الرقمية**، جاءت في إطار المشاركة في تظاهرة وطنية، حيث شملت عينة قصدية مكونة من 50 طالبا ينتمون إلى جامعات قالمة، عنابة وقسنطينة03.عن طريق الاستمارة الإلكترونية الموجهة لعينة منتقاة عبر مجموعات المسنجر. كانت أهم نتائجها المرتبطة بهذا الموضوع أن : 83.6 % من هؤلاء الطلبة زاد إقبالهم على استخدام الفايسبوك و اليوتيوب بدرجة كبيرة مع بداية الحجر الصحي وبدأوا في اكتشاف مواقع تواصل اجتماعي جديدة ، بينما 8.33 % فقط يدركون مخاطر الاستخدام المفرط للبيئة الرقمية فهذا التباين الواضح بين حجم الإقبال والافراط في الاستخدام الذي يعود أساسا لزيادة أوقات الفراغ ، اتاحة الاستخدام أكثر مع تطور التطبيقات وتوفر الهواتف الذكية بأسعار معقولة ، خاصة المنتجة من قبل الشركات الصينية ، مع بقية الأجهزة اللوحية . وهذا في مقابل عدم الاهتمام والوعي الكافي بالأخطار التي ترافق هذا الاستخدام المفرط . فكل ذلك يعد أحد مؤشرات اتساع الظاهرة و ارتفاع مستوى حدتها . هذا بالنسبة لشريحة توصف في المجتمع بالمثقفة ، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال عن مدى أثر ها على بقية الشرائح ذات المستوى التعليمي الأقل ؟ . كما أن هناك العديد من الدراسات المهمة التي أجراها طلبة الدكتوراه والماستر ، والأساتذة الباحثون في هذا السياق ، والكثير منها منشور عبر منصة المجلات الوطنية ، ولم تجد الاهتمام المطلوب للاستفادة من نتائجها .

وبالتالي فمؤسسات التعليم العالي في الجزائر تعد من أبرز المؤسسات التي يمكن تفعيل دورها في مجابهة الأخطار وترشيد استغلال البيئة الرقمية من خلال :

- زيادة ارتباط الجامعة بمحيطها عبر استغلال كافة الفضاءات الرقمية والافتراضية التي تساهم في زيادة مرئيتها وتحسين صورتها ومكانتها ، ودورها الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- العمل أكثر على تكوين وتوعية الأساتذة والطلبة و كافة هياكل البحث العلمي بأهمية الحضور الإلكتروني واستغلال تطبيقات البيئة الرقمية وإمكانياتها المتاحة ، واستمرار التدريب والرسكلة في هذا الإطار.

- تفعيل أنظمة الحماية للإنتاج الفكري والبحثي الوطني وترقيته ، وتوعية الباحثين أكثر عن مخاطر القرصنة والسرقات العلمية و الجهات التجارية والمشبوهة المستغلة لذلك كالناشرين والمجلات المفترسة.
- الرفع من الكفاءة التقنية للمنصات الإلكترونية التي اعتمدتها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر . وزيادة الأمن المعلوماتي عبرها . لجعلها بديلا حقيقيا عن الإجراءات البيروقراطية ومشاكل التنقل والإقامة والنقل وبقية الخدمات الجامعية العالية التكلفة .
- استغلال نتائج كافة البحوث المتعلقة بالأزمة الصحية (كوفيد -19) لوضع قواعد واستراتيجيات اتصالية يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في مواجهة الظروف الاستثنائية المماثلة .

ثالثا: المجتمع المدني

من المفاهيم التي دأبت التحاليل المعاصرة على استعمالها مفهوم المجتمع المدني ، بكل دلالته السياسية والتاريخية المعروفة ، فهو نمط من التنظيم الاجتماعي والساسي ، حيث تمثل هيئاته في مختلف المستويات وسائط تعبير ومعارضة ونضال ، تجاه كل سلطة حاكمة ، يفترض أن لا تخضع لسيطرتها المباشرة (وناس ، 1999، ص 239) .

ورغم العمق التاريخي ، فإن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ بالاهتمام المستحق طيلة حقبة طويلة من تاريخ الفكر السياسي الغربي . وإلى غاية الثمانينات من القرن الماضي حيث بدأ استحضاره من جديد وبقوة ملفتة للنظر ، موازاة مع التحولات التي بدأت تعيشها مجتمعات ودول وسط وشرق أوروبا الاشتراكية سابقا ، بدأ بما عرفته التجربة البولونية التي تميزت نقابة التضامن كفاعل أساسي في عملية الانتقال السياسي .

فالمجتمع المدني " يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية ، والعمل التطوعي ، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة " (الصبيحي ، 2000، ص 32) . فالمتفق عليه أن وجود هيئات فاعلة للمجتمع المدني له أثره المباشر على ترقية والرفع من أداء كافة المؤسسات النظامية لأي بلد في العالم .

1.المجتمع المدني في الجزائر:

عرفت الساحتان الإعلامية والسياسية في الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية ، التي ظهر فيها بكل تشعباته. فلم يكن من الغريب في هذه الحالة ، أن يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات ، وهو ما جعل مفهوم المجتمع المدني يبدو في الحالة الجزائرية ، كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا .

لقد قامت السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالترويج لمفهوم مغاير عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا ، أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى ، بغية جعله وسيلة جديدة لمخاطبة الجماهير والتفاعل المباشر معها ، لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمات الملاحقة . تم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد. كأسلوب في إدارة الحياة العامة. وهو ما تبين لاحقا من خلال العلاقات الوطيدة التي تملكها عديد الجمعيات مع الجهاز الإداري والتنفيذي ، والتي تبرز أكثر بمناسبة محطات ومواعيد سياسية محددة ، تأتي في مقدمتها الانتخابات السياسية المتعلقة بالمؤسسات التمثيلية محليا ووطنيا .

فهذا المفهوم يختلف في الجزائر بسبب ظروف تاريخية وسياقات سياسية واقتصادية واجتماعية خلقت ارتباطا كبيرا بين السلطة وهيئات المجتمعي المدني ، التي تخضع بشكل أو بآخر لرقابة القوانين والإجراءات التنظيمية والتراخيص الإدارية ، مما يقيد استقلاليتها ويوجه عملها إلى مجالات محدودة . كل ذلك كان مانعا لظهور وظائف ضرورية يحتاجها المجتمع خاصة في فترات الأزمات ، أين يتحول العمل المجتمعي عادة إلى فعل تضامني وتطوعي ، قد يكون تلقائيا وغير منظم .

وقد عاد الحديث عن مجتمع مدني إلكتروني يحمل صفات مغايرة ، بعد ارتباطه بالفضاءات الافتراضية حيث ظهرت الكثير من الصفحات ، وحسابات الجمعيات و عديد التنظيمات الناشطة في المجتمع والمؤثرة على الرأي العام ، عبر مواقع التواصل الاجتماعي . بل إن الكثير منها خلق قنوات على اليوتيوب وحسابات نشطة على الأنستغرام والفايسبوك ، وأصبح له وسائطه الإعلامية الإلكترونية الخاصة في البيئة الرقمية . وهي مظاهر ينظر إليها بتخوف من جهة بسبب صعوبة مراقبتها ، ومتابعة مصادر مضامينها و خلفية من يصنعونها ويروجونها ويتحكمون فيها . وباستحسان من جهة أخرى بسبب الأدوار الرائدة والمميزة ، والحملات الناجحة التي قادتها تنظيمات وجمعيات لا تتواجد إلا على الفضاء الافتراضي ، متحررة من الإجراءات والتراخيص والقوانين المقيدة والمستندة فقط إلى قناعات وإيمان منتسبيها بالعمل الخيري ، والتطوعي البعيد كل البعد عن الديماغوجية والتسييس .

2.دور هيئات المجتمع المدني في ترشيد استخدامات تكنولوجيات الاتصال ووسائط الإعلام الجديدة

بعد المراحل العديدة التي شهدها تطور المجتمع المدني في الجزائر كان لزاما عليه الخروج من القوقعة السياسية والاندماج في تنمية وإصلاح المجتمع ، وحمايته من مختلف الأخطار المحدقة به والتي تعتبر التأثيرات السلبية للتكنولوجيات الحديثة من أهمها .

وتتمثل أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني في هذا الإطار فيما يلي :

- تفعيل دور الجمعيات في توعية الشباب ومحافظتهم على القيم الدينية والوطنية السليمة
- الحضور القوي لهيئات المجتمع على مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الأنترنيت واستقطاب أكبر عدد ممكن من مختلف الشرائح الاجتماعية .
- تنظيم تظاهرات وأنشطة وندوات تجتمع فيها مختلف القوى الفاعلة في المجتمع ، بغرض نشر الوعي وتحسيس مختلف الشرائح الاجتماعية بالتحديات المطروحة .
- نشر مضامين ومنشورات توعوية بأسلوب حديث يمكن من خلاله الوصول إلى الفئات الأكثر تأثرا بهذه التكنولوجيات في المجتمع .
- تكثيف التنسيق من الجهات الرسمية والمؤسسات التربوية والجامعية والدينية ، في إطار استراتيجية متكاملة لمواجهة تلك الأخطار.
- تفعيل دور المراكز الثقافية ودور الشباب والمقرات والفضاءات العمومية ، في جذب الشباب والمراهقين بالخصوص ، لنشر الوعي في أوساطهم .

3. المجتمع المدني الجزائري في مواجهة تبعات الجائحة العالمية

قامت مختلف التنظيمات والهيئات المجتمعية المعتمدة منها بصفة رسمية أو التطوعية ، وتلك العاملة خارج القوانين والضوابط الإجرائية المفروضة من قبل السلطات ، بأدوار مشهود لها أثناء التأثيرات القاسية للأزمة الصحية ، خاصة في الموجة الثالثة التي عرفت اكتظاظا كبيرا في المستشفيات والهياكل الصحية وكافة الهيئات التي لم تعد لها القدرة للتكفل بالأعداد الضخمة للمصابين والحالات الخطيرة التي تتطلب العناية المركزة ، وأجهزة التنفس الصناعي . وقد قادت الجمعيات ومتطوعون

وشخصيات عامة حملات كبيرة لقيت استجابة مثلت ظاهرة تضامنية منقطعة النضير ، ساعدت الجهات الرسمية في تجاوز أصعب الظروف المرتبطة بهذه الوضعية الوبائية .

وقد تأكد هذا الدور أكثر خلال الأزمات المتزامنة مع الجائحة مثل الحرائق الكبيرة التي شهدتها الجزائر في صائفة 2021 ، وحملات التضامن الواسعة مع المرضى الذين يتطلبون تكاليف باهظة للعلاج في الخارج وصورا عديدة من الأفعال الواعية التي تعكس صفات إيجابية من التماسك والتلاحم الاجتماعي لم تتح الفرصة لظهورها ، بهذا الشكل الواسع ، عبر الأطر التقليدية والرسمية ، وخلال الفترات السابقة . وهو ما أكد حقيقة فاعلية مؤسسات المجتمع في ترقية وتوعية المجتمع ، وقدرته العالية على توظيف التكنولوجيات الحديثة ومختلف تطبيقات البيئة الافتراضية ، والوسائط الجديدة للإعلام والاتصال في التأثير على الرأي العام ، واستقطاب جماهير واسعة في أوقات وجيزة ، وترشيد استخدامها تفاديا لمخاطرها وتأثيراتها السلبية .

□

رابعا: المؤسسات الدينية

تعتبر هذه المؤسسات من الفواعل القوية في المجتمعات على اختلاف توجهاتها وعقائدها ، حيث يفوق تأثير المؤسسة الدينية كل التأثيرات المختلفة في الأسرة والمدرسة ، في الشارع والإعلام ، سواء كان التأثير أساسيا أو ثانويا (الحارثي ، 1999، ص 10).

فالمساجد والمؤسسات الدينية في الجزائر هي عناصر فاعلة في توعية وإرشاد المجتمع بشتى فئاته ومستوياته حيث تعد العقائد الدينية من الثوابت الراسخة في أعماق المجتمع الجزائري رغم كافة حملات الغزو الفكري والثقافي التي تحاول فصل فئات المجتمع عن هذه القيم الأصيلة .

وقد عرف دور المسجد تغييرات كثيرة خاصة خلال مرحلة الأزمة الأمنية وما تلاها ، لكنه استقر خلال المرحلة الأخيرة في تأدية عدد كبير من الأدوار الاجتماعية المهمة والمؤطرة بشكل رسمي وقانوني ، حتى لا يخرج الخطاب الديني عن أطره الصحيحة ، ويقوم بوظيفته ورسالته السامية .

وبالنظر لحساسية دور هذه المؤسسات الدينية وتأثيراتها على الأمن الفكري والعقائدي للمجتمع ، بعدما شهدته هذه المؤسسات من تبعات خلال الأزمة الأمنية والعشرية الدموية في الجزائر ، حيث تم توظيف المسجد واستغلاله سباسيا ، لنشر أفكار عنيفة ومتطرفة ، بعيدة عن القيم السامية للإسلام الحنيف ، فقد تم فرض ضوابط رقابية لتسيير المساجد والمدارس القرآنية ، يرى البعض بأنها جنبت المؤسسة الدينية الانحرافات السابقة واستغلال المنابر المسجدية ، بينما ينظر لها البعض الآخر بأنها قيدت حرية الأئمة والجمعيات الدينية .

1. المسجد في عصر الانفتاح التكنولوجي

جاء الانفتاح على التكنولوجيات الحديثة والفضاءات الافتراضية ليحل الكثير من الإشكاليات المطروح في هذا الإطار ، ويفتح إمكانيات جديدة لتفعيل أدوار المؤسسات الدينية في القيام بأدوارها الإرشادية والتوعوية .

ولكي يكون المسجد قريبا من الشرائح الأكثر حساسية في هذا المجتمع ويؤدي دورا مهما في ترشيد استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وجب عليه ما يأتي :

-تكوين الأئمة في مجال استخدام تكنولوجيات الاتصال ووسائط الإعلام الجديدة ، وتفعيل دورها في التواصل مع مختلف فئات المجتمع .

-تطوير الخطاب الديني في منابر الجمعة والحلقات والدروس الدينية ، وخلال التظاهرات والمناسبات الدينية ليواكب التغيرات الحاصلة في الأفكار والمستجدات التي يتلقاها الأفراد من خلال تلك الوسائل الحديثة والسريعة التطور في الوسائل والمضامين .

-رعاية الأعمال الخيرية والإشراف على مواقع التواصل الاجتماعي والجمعيات التي تنشط في فضاء الأنترنيت لتزيد من تعميق قيم التواصل ، والتكافل ، وإعطاء صدى ومصداقية لمثل تلك النشاطات المفيدة

- إنشاء مواقع الكترونية على الشبكة العالمية ، واستغلال كافة الإمكانيات التي تتيحها ، لفتح فضاءات جديدة للتواصل ، ومجال أوسع لطرح كافة القضايا والانشغالات والتحديات بكل حرية ، ودون تضييق أو رقابة .

- تزويد المساجد بتجهيزات حديثة ووسائل سمعية بصرية وربطها بشبكة الأنترنيت لزيادة قدرتها الإقناعية والسماح لها بأداء دورها في النصح والإرشاد .

2. المؤسسات الدينية في مواجهة التأثيرات الخطيرة للبيئة الرقمية

حاولت المؤسسات الدينية في الجزائر مقاومة كافة حملات التشويه ، والحرب على الهوية و الفساد الأخلاقي بين الشباب والأطفال والمراهقين ، و نشر الآفات الاجتماعية من خلال الوسائط التكنولوجية الحديثة التي أكملت ما كانت تقوم الفضائيات التلفزيونية الوافدة في هذا السياق .

فالمسجد والمؤسسات الدينية في الجزائر حاولت مواكبة التطورات والتغيرات المجتمعية والتكنولوجية الحاصلة ، لكن دورها يبدو أساسيا في حرب الهوية والقيم ، والانحرافات الفكرية والقافية والعقائدية الخطيرة التي جاءت بها البيئة الرقمية ، و التي تفاقمت وتضاعفت مخاطرها، مع الإفراط في الاستخدام المتزامن مع الوضعية الصحية العالمية الطارئة مع نهاية 2019 .

ومن هذا المنطلق كان لا بد من تفعيل هذا الدور ، وتغيير الخطاب الديني ، وأساليب الإقناع والتوعية وتكوين أجيال مختلفة ومتمكنة تكنولوجيا وميدانيا ، من الأئمة والمرشدين والفاعلين في هذا الوسط وتسطير برامج وندوات ودورات تكوينية وحصص إعلامية ومضامين موجهة على مستوى الوسائط التقليدية والجديدة .

3. تكامل الأدوار بين المؤسسات الدينية وبقية المؤسسات الاجتماعية

أصبح التكامل بين المؤسسات الاجتماعية الفاعلة ، ضرورة تفرضها تحديات المرحلة ، وطبيعة التغيرات والتحولات الحاصلة في بنية المجتمع المعاصر . كما أن المحافظة على القيم السامية للمجتمع الجزائر ي وتماسكه والروابط القوية ، وطبيعة البنية الفوقية المتراكمة عبر أجيال متلاحقة ، والإرث التاريخي والحضاري والخصوصيات التي تميزه عن غيره من المجتمعات ، تصبح أهداف شاملة تشترك فيها كل مكونات الدولة و مؤسسات المجتمع السابقة الذكر، وبقية المؤسسات التي تكمل أدوارها وتتفاعل معها مثل : وسائل الإعلام والأحزاب السياسية ، ومختلف التنظيمات المؤثرة بدرجات أقل في التغير الاجتماعي .

وقد بينت الأزمة الصحية العالمية - بما لا يدع مجالا للشك – أن توفير الهياكل القاعدية والإمكانيات المادية لا يمكنه أن يكون بديلا عن العنصر البشري الواعي ، والمدرك لكافة التحديات وضرورات أي مرحلة تمر بها البلاد ، فثقافة الأفراد وقناعاتهم وتنشئتهم الاجتماعية ، ومقومات الشخصية والهوية والانتماء ، وكل

معالم البنية الفوقية هي ما صار يحدد مصير الأمم ، خاصة في الظروف الصعبة كتلك التي عاشها العالم أثناء جائحة (COVID-19) .وتأثيراتها على مختلف الأصعدة خاصة الاجتماعية منها .

III. خاتمة:

حضيت المؤسسات الاجتماعية في الجزائر بأهمية بالغة ، خلال كافة الأطوار والمراحل التي مرت بها البلاد وبرزت أهمية الوظائف التي يمكن أن تقوم بها، خصوصا خلال الأزمات والفترات الصعبة والاستثنائية ، وهو يدفع لتعزيز فعاليتها في مواجهة كافة الأخطار المحدقة بكيان واستقرار المجتمع . وهو ما ظهر جليا في الأزمة الصحية والإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات في البلاد على غرار بقية بلدان العالم ، لوقف تفاقم الحالة الوبائية وانتشار فيروس كورونا ، في نسخته الجديدة (COVID -19) ، ومتحوراته المتعددة التي تظهر باستمرار منذ بداية الجائحة العالمية ، وهو ما أدخل المجتمعات البشرية في حرب مستمرة أثرت على جميع مناحي الحياة ودمرت الكثير من القطاعات الاقتصادية ، وأوقفت حركية الأشخاص ، مما زاد من أوقات فراغهم ومكوثهم في البيوت ، وبالتالي غوصهم أكثر فأكثر في حالات من الإدمان والاستخدام المفرط لوسائط وتكنولوجيات البيئة الرقمية والفضاءات الافتراضية كبدائل عن الواقع الحقيقي .

هذا الاستخدام المفرط والمرتبط باستمرار الظروف والإجراءات الاحترازية ، بما يرافقه من أخطار على كيان واستقرار المجتمع وسلامة الروابط بين عناصره ، والتنشئة السليمة لأفراده . شكل في حد ذاته ظاهرة لا تقل خطورة عن الجائحة وتبعات الأزمة الصحية العالمية .

وقد توصلنا إلى ضرورة ضوابط وآليات ميدانية وواقعية ، لتعزيز منظومة الدفاع الذاتية للمجتمع الجزائري من خلال تفعيل أدوار أبرز مؤسساته القادرة على تحصين الأفراد ضد أخطار البيئة الرقمية ، وتبعات الجائحة العالمية .

الإحالات والمراجع:

- **المؤلفات:**

1. ديوي ، جون ، ترجمة : الرحيم ، أحمد حسن ، (1978) ، المدرسة والمجتمع ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ص 32.
2. وطفة ، علي أسعد و الشهاب ، علي جاسم ، (2004) ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص 34 .
3. وناس ، المنصف وآخرون،(1999)، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 239.
4. الحارثي ، زايد ، (1999) ، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب ، الكويت ، منشورات جمعية المعلمين الكويتية ، ص 10
5. الحلفاوي ، وليد سالم ، (2011) ، التعليم الإلكتروني تطبيقات مستحدثة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،ص 17.
6. الحمداني ، بشرى حسين ، (2015) ، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية ، عمان ، دار وائل للنشر ، ص 76.
7. منصور ، محمد حسين ، (2004) ، نظرية الحق ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ص 08.
8. الصبيحي، أحمد شكري ، (2000) ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 32 .
9. قنديل ، محمد متولي ، شلبي ، صافي ناز ، (2006) ، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة ، عمان، الأردن ، دار الفكر ، ص 28 .
10. طعيمة ، رشدي أحمد ،و البندري ،محمد سليمان ،(2004) ،التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي ص455
11. الشميمري، فهد بن عبد الرحمن، (2010)، الاربية الإعلامية ..كيف نتعامل مع وسائل الإعلام ؟، الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية ، ص 20.
12. Alain Bienayme, L'enseignement superieur et lidée d'université, édition économica, Paris1986, p13.

- **المقالات:**

13. مطالقة ، أحلام والعمري ،رائقة علي ، (2018)، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الأسرية من وجهة نظر طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات ، مجلة دراسات وعلوم الشريعة والقانون ، مجلد 45 ، عدد 04 ، ملحق 02 ، ص 264 .
14. زرقان ، ليلى (2012) ، إصلاح التعليم العالي الراهن ومشكلات الجامعة الجزائرية ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، ص 192.

- **مواقع الانترنيت:**

15. وكالة الأنباء الجزائرية ، (2017)، دراسة ألمانية تحذر من كثرة استخدام الأطفال لوسائل التكنولوجيات الحديثة ، الرابط : https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/43828-2017-05-30-08-42-31 (تم التصفح يوم : 31 جويلية 2021، الساعة 09:02)
16. وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، (2020) ، دليل حماية الأطفال على الأنترنيت ، الرابط : https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/guide_0.pdf?fbclid=IwAR2m4s3d8fsJQpHL_hhpyTSZQ4Xm-8tT0mM-VaVJr39-BdD2Q491S5o4egI (تم التصفح يوم : 12 أوت 2021، الساعة 18:09)
17. وزارة التربية الوطنية ، مهام المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، الرابط : https://www.education.gov.dz/organisme/المركز-الوطني-لادماج-الابتكارات-البي (تم التصفح يوم : 23 أوت 2021 ، الساعة 13:06)